آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثامنة : العددان التاسع والعشرون والثلاثون - ربيع الأول ١٤٢١ هـ - تموز (يوليو) ٢٠٠٠ م

■ مصحف شريف كُتِب في منتصف القرن الثالث عشر الهجري

A copy of the Holy Quran written in the middle of the 13th century A.H.

مخطـوط

إعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام

للسان الدين بن الخطيب الأندلسي (٧١٣ هـ - ٧٧٦ هـ)

كشف لحيثيات التصنيف وفحص لمفردات العنوان

الدكتور/ رابح عبد الله المغراوي

جامعة محمد الأول - كلية الآداب والعلوم

وجدة - المغرب

مقدمـة

يُعدّ كتاب (إعْمالُ الأَعْلامِ فيمن بويع قبلَ الاحتلامِ منْ ملوكِ الإسلام وما يَتعَلَّقُ بذلكَ منَ الكلام) ثمرة ظروفٍ سياسيَّة شهدها المغرب عقب هلاك السلطان المريني أبي فارس عبد العزيز ليلة ٢٢ من ربيع الآخر عام ٧٧٤هـ. كما أن ابن الخطيب رحمه الله اغتيل في محبسه قبل إتمامه ، مما جعله يصل إلينا غير وافٍ.

قسّم ابن الخطيب كتابه هذا إلى ثلاثة أجزاء أو أقسام:

القسم الأول : يتعلق بتاريخ المشرق، لا يزال مخطوطًا، توجد منه عدة نسخ، أغلبها محفوظ في خزانات المخطوطات المغربية، وهو الذي سيتم التركيز عليه بشكلٍ كبير في هذا البحث، لتوافره على مقدمة مهمة.

القسم الثاني : يتعلق بتاريخ الأندلس، وقد نشره المستشرق الفرنسي الشهير الأستاذ ليفي بروفنسال E. Lévi-Provençal محقّقًا، واضعًا له عنوانًا مغريًا، مثيرًا للانتباه هو (تاريخ إسبانيا الإسلامية)، وعدَّهُ أهم الأقسام، حيث قال: «وهو أهم أقسام الكتاب، وذلك يتجلّى من أول نظرة تُلقى على الكتاب»(١).

القسم الثالث : حققه كلٌّ من الأستاذ الدكتور أحمد مختار العبادي، والأستاذ محمد إبراهيم الكتّاني، وجعلا له عنوانَ: (تاريخ

المغرب العربي)، وهذا القسم أصغر الأقسام حجمًا؛ لأنه غير تامّ، حيث توقّف ابن الخطيب عند بداية الحديث عن الدولة الموحدية، فلم يتمكن من الوفاء بما وعد به في مقدّمة كتابه التي قال فيها: «ثم نختم الكتاب بتقرير الدولة المرينية...»(٢).

هكذا تجاوز التحقيق - كما هو ملاحظ - الجزء الأول؛ ليحطّ الرحال عند كلٍّ من الجزأين الثاني والثالث فقط دون مسوّغ، مع العلم أنّ الجزء الأول لا يقل أهميّة عن كلا الجزأين؛ لوجود مقدمة مهمة، وعلى مادة مهمة كشفت عن جانبٍ مغمور من جوانب اهتمام ابن الخطيب، وأوضحت عن طريقة أحد المؤرخين المغاربة في التعامل مع تاريخ المشرق والتواصل مع الأخبار الوافدة من تلك الجهة النائية من بلاد الإسلام أيضًا.

وأظنّ أنَّ أسباب العزوف عن تحقيق هذا الجزء من قبل المهتمّين متعدّدة أذكر بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - إعطاء الأوليّة للجديد والمفيد بالنظر إلى المادّة التاريخيّة الأصيلة، والجزء يوحي بخلوّ الفائدة منه بهذا المنظور، وهو أمرٌ نسبيّ.

٢ - التقليل من أهميّة الجزء مقابلةً بالأجزاء الأخرى، انطلاقًا من أنّ فاقد الشيء لا يعطيه، فماذا عسى أن يقدِّم ابن الخطيب من جديدٍ ومفيد بالنسبة لتاريخ منطقة بعدت بينه وبينها الشقّة؟ فبضاعته في ذلك مُزجاة، وقديمًا قال المشارقة في أحد أبناء وطنه، وهو الأديب المؤرخ ابن عبد ربه، حينما وصل إليهم كتابه: (العقد الفريد): «هذه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إِلَينَا»، ولا يخلو الحكم من تعصّبٍ وتهافت، ينمُّ عن موقفٍ سياسيّ بعث عليه الصراع السياسيّ بين العبّاسيين في المشرق والأمويين في الأندلس.

٣ - كان همُّ الذين تصدّوا لتحقيق الجزأين الثاني والثالث تحقيقَ ما له صلةٌ بالتخصُّص الذي اهتمّوا به، والمادة التاريخيّة التي تجاوبت نفوسهم معها بحكم الميول والانتماء، فحقّق ليفي بروفنسال القسم الثاني، المتعلّق بالأندلس؛ لأنّ مادّته جديدة ومفيدة، تكشف النقاب عن تاريخ منطقة أوربيّة، كُتب لها أن تعيش تحت سلطان المسلمين ردحًا من الزمان، واستطاعت أن تخلّف ثقافة جديرة بالاهتمام، تنضاف إلى التراث التاريخيّ العربيّ، فتشكّل رصيدًا متميّزًا لهذا التاريخ، يعمّق البعد الحضاري لهذه الأمم الغربيّة المعاصرة.

وحقّق القسم الثالث على قلّة مادته وندرة أوراقه كلٌّ من الأستاذين أحمد مختار العبادي، ومحمد إبراهيم الكتّاني؛ لأنّ الأول مشرقيّ تخصّص في تاريخ هذه المنطقة، فهو دائمُ الحرص على الوقوف على كلِّ ما يتعلّق بهذه الجهة بحكم الاهتمام والانجذاب، ولأنّ الثاني مغربيّ يهمه ما قدّمه ابن الخطيب من مادة تاريخيّة تتعلّق بتاريخ بلاد المغرب، قد تعين على سدّ ثغرة، أو استكمال صورة، أو إسداء حقيقة، أو تصحيح معلومة في مجال التاريخ والتأريخ.

٤ - التأثّر برأي الأستاذ ليفي بروفنسال الذي حصر أهميّة الكتاب في الجزء الثاني المتعلّق

بتاريخ الأندلس، الذي ربما كان عاملاً من عوامل صدود الباحثين عنه، وانصرافهم عن تحقيق هذا الجزء انصرافًا مبكرًا.

ونحن لا نعترض على هؤلاء فيما صرفوا جهودهم إليه، ولكننا كنّا نود أن يحقّق الكتاب كلّه؛ لتكتمل صورته وتستوي هيئته، حتى وإن لم يحصل الإجماع على كبير فائدته، ويتقرّر الاتفاق على عظيم مزيته.

لعلّ في هذه الأسباب والمسوّغات ما يشفع لنا في عقد العزم على تحقيق هذا الجزء من الكتاب الطريف الذي عرف الناس وسطه وآخره، وحرموا معرفة أوله، وهو رأس الأمر كله، وقد حقّق بعض الناس ما هو في الفضل دونه.

أوّلاً: دواعي التصنيف:

كانت الأمور الآتية هي التي دفعت ابن الخطيب إلى تأليف هذا الكتاب:

أ – هلاك السلطان وتركه ابنًا صغيرًا لم يُثْغِرْ، رأى الوزيرُ أبو بكر بن غازي عقد البيعة له وحجبه، والنيابة عنه، حتى يستقلّ بأمره.

ب – نشوب نقاش وجدال حول قضية بيعة الصغير الذي لم يبلغ الحلم من الناحية الشرعيّة، ما بين مؤيّدٍ ومعارض.

هذه هي الدواعي الظاهرة والمباشرة، أما الدواعي الخفيّة غير المباشرة فتتمثل في تقديري في الأمور الآتية:

١ – استنكار بعض الطامعين في الولاية من أمراء بني مرين، الذين شرقوا بولاية صبي دون الاحتلام، في الوقت الذي ربما كانوا يتحيّنون فيه فرصة الترشيح لهذا المنصب من قبل المشيخة المرينية، أو من له الأمر والنهي من الوزراء والنوّاب.

٢ – تزامن هذا المستجد مع حال التوتُّر وسوء العلاقة بين القصر النصري في الأندلس، والقصر المريني، بسبب وجود ابن الخطيب بينهم، ذلك الذي أقلقهم، وأثار غضبهم، فقد كانوا يرغبون صرفه إليهم، دفعًا لسوء العواقب.

٣ – دعوة الوزير ابنِ غازي ابنَ الخطيب إلى تصنيف الكتاب؛ لبيان القضية من الناحية التاريخيّة والشرعيّة، تسويغًا لفعله، وتقوية لمركزه.

٤ – يمكن تفسير استجابة ابن الخطيب للمبادرة بأنها كانت دفاعًا من أجل بقاء الوضع على ما هو عليه، ودوام الاستقرار والنظام تحت يد هذا الوزير؛ للعلاقة التي كانت بينهما، وبدوام هذا الوزير دوام أمن ابن الخطيب وسلامته، المُطالَبِ المُهَدَّد.

٥ – كان التصنيف من أجل الردّ على الحكام الأندلسيين أيضًا، الذين طعنوا في بيعة الصبيّ من الناحية الشرعيّة؛ انتقامًا من النظام الذي آوى ويؤوي عدوَّهم لسان الدين بن الخطيب.

وأعتقد أنّ الذي أثار المشكلة من أساسها، وأذكى لهيب نيرانها نكايةً لا انتصارًا للسياسة الشرعيّة، القصر النصريّ، بسبب وجود ابن الخطيب بين ظهرانيهم كما دلّت الإشارة.

ولا أدلّ على ذلك من إشارات ابن الخطيب المتكرّرة، حينما عرض لبيعة السلطان محمد بن إسماعيل بن فرج بن نصر، أحد ملوك بني نصر [٧٢٥هـ – ٧٣٣هـ]، فأشار إلى صغره،

Afāq al - Ṭaqāfa Wa al - Turāṭ
A Quarterly Journal of Cultural Heritage
Juma al - Majid Center for Culture and Heritage

أفاق الثقـــافة والتـــراث
مجلة فصلية ثقافية تراثية مكتبية
تصدر عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

Subscription Order Form

قسيمة اشتراك

☐ One Year سنة

☐ More Than One Year أكثر من سنة

☐ # of Years عدد السنوات

للأعداد : ..... Issues # ..... عدد النسخ : ..... # of Copies :

ابتداء من تاريخ : ..... Subscription Date : .....

☐ شيك Check

☐ حوالة مصرفية Bank Draft

☐ حوالة بريدية Postal Draft

التاريخ : ..... Date : ..... التوقيع : ..... Signature :

الاشتراك السنوي

داخل الإمارات
للمؤسسات : ١٠٠ درهماً.
للأفراد : ٦٠ درهماً.
للطلاب : ٤٠ درهماً.

في الخارج :
للمؤسسات : ٣٥ دولاراً أمريكياً
للأفراد : ٢٠ دولاراً أمريكياً

تودع الإشتراكات في رقم الحساب البنكي للمركز : ٠٤٩٠٩٠٦٥٢٣ بنك المشرق دبي
Payments should be made to Juma al - Majid Center for Culture and Heritage
Acc. # 0490906523 al - Mashriq Bank - Dubai

Afāq al - Ṭaqāfa Wa al - Turāṭ

أفاق الثقـــافة والتـــراث

إشعار بالتسلم
Acknowledgement of Receipt

الاسم الكامل : ..... Name :

المؤسسة : ..... Institution :

العنوان : ..... Address :

صندوق البريد : ..... P.O. Box :

العدد : ☐ Issues No. : ☐ عدد النسخ : ☐ No. of Copies :

اهداء ☐ Gift تبادل ☐ Exchange اشتراك ☐ Subscription

التاريخ : ..... Date : ..... التوقيع : ..... Signature :

ترسل إلى :

مجلة آفاق الثقافة والتراث

ص.ب : ٥٥١٥٦ ـ فاكس : ٦٩٦٩٥٠ (٠٤) ـ دبي ـ الإمارات العربية المتحدة

Afāq al - Ṭaqāfa Wa al - Turāṭ

P.O. Box : 55156 - Fax : (04) 696950 DUBAI - U.A.E.

Stamp
الطابع
البريدي

Name : ..... الاسم :

Address : ..... العنوان :

Country : ..... البلد :

Phone : ..... هاتف P.O. Box : ..... ص.ب :

Fax : ..... فاكس :

وعدم الاختلاف في بيعته، بقوله: «بُويِعَ له يومَ تُوفي أبوه، وهو صبيٌّ صغيرٌ سِنُّهُ دون تِسْعِ سنين، فلم يختلف عليه أحد، وبادر إلى بيعته الفقهاءُ والعلماءُ والصُّلحاءُ والفضلاءُ، وأهلُ الجهاد، وكَوافُّ البلاد، وجمعهم يومئذٍ موفور، وشأنُهُم في الخير مشهورٌ، وهو أوّلٌ من بُويِعَ في هذا البيتِ النَّصْرِي بحالِ الصِّغَرِ وحداثة السن[٣].

وبعد أن عرض لائحةً طويلة بأسماء الأعلام الذين شهدوا بيعته، عقّب متسائلاً مستنكرًا بما يؤكد ما ذهبنا إليه آنفًا قائلاً: «فَمتَى نَبَسَ أَهْلُ الأَنْدَلُس، بِإنْكارِ بَيْعَةِ صَبِيٍّ صغير، أو نيابة حاجبٍ أو وَزير، فقدْ عَمُوا وَصَمُّوا، وَحُصِرُوا بِرَبْعِ الإنْصاف، فَأَعْرَضُوا وما أَلَمُّوا وَبِمَا سَنُّوهُ لغيرهم ذَمُّوا، ولم يَكْفِ مُبَايَعَةُ الصَّبِيِّ غير البالِغِ، ولا القَرَشِيِّ المَرْفُوعِ في الذِّراعِ، المُسْتَعَدِّ بِهِ للنِّزالِ في سَبِيلِ اللهِ وَالقِراعِ، وَتَقْدِيمه لَمْ يَسْتَوْفِ لِلْحُلُمِ زَمَانًا، وَلَمْ يَعْرِفْ بَعْدُ خِتَانًا»[٤].

ولعلّ تصدّي ابن الخطيب لكتابة هذا الكتاب حجاجًا واستدلالاً، وهو القادر على الحوار، المتمرّس بأساليب المناظرة والجدال، وسدّه البابَ على الطامعين والمغرضين، كان أيضًا سببًا من أسباب زيادة النقمة عليه من جهاتٍ متعدّدة، أمراء بني مرين الكثيرين من جهة، والحكّام النصريين من جهةٍ ثانية.

ثانيًا: حيثيات التصنيف كما روتها مقدمة الكتاب:

١ - الحيثيات من جهة ابن الخطيب:

يتصدّر الكتابَ مقدمةٌ طريفة، عرض ابن الخطيب من خلالها حيثيات تدوين كتابه، في هذه القضية الجوهرية، «قضية بيعة الصبي»، التي كانت قضية حسّاسة في زمن التصنيف، أثارت جدلاً، وأوجست خيفة، وربما شغلت بالاً، وأنشأت بَلْبالاً.

قال ابن الخطيب متحدثًا عن حيثيات وملابسات تصنيف مصنَّفه في المقدّمة التي استهله بها: «فإنّي أُمْلي بمشيئة الله الذي يُنهض القُوى كُلّما أَخْلَدت، ويُذْكِي الأَذْهان بعدما تَبَلَّدَتْ... طُرَفًا تُجادِلُ عن الوقت الذي شَرِهَ إليه الجِدالُ حين عُدِمَ الاعتدال، وتُذكِّر بفوائد الدَّهْر التي نَسِيَها اليومَ بَنُوهُ... وغَمَصُوا حَقَّ زمنهم وغَبنوهُ... ونجْلُب تذكِرةً تُوقِظُ العُيُونَ... وَتَنْصِبُ الميزانَ الذي لا يبْخَسُ حَبَّةً إلاّ وَفَّاها، والمنازعة كَفَاها، بشرط الإنْصافِ وَحَمِيدِ الأَوْصاف...»[٥].

والنصُّ عند التأمّل في عباراته المجتزأة يحيل على المعاني الآتية:

١ - نهوض ابن الخطيب لهذا التصنيف تحت طائلة التكليف، ويفهم من هذا أنه لولا الأمر الطارىء وإلحاح الوزير النائب لما نشط لذلك.

٢ - أراد بهذا الكتاب أن يستجلب طرفًا، ويستحشر ملحًا، عرضت عبر التاريخ، يجادل بها آراء نجمت، تنكر شرعيّة بيعة الصبيّ الصغير، ومصداقية ولاية عهد الطفل الغليم.

٣ - تأكيد أنّ الذي بعث المناوئين على الإنكار إنما هو الجهل بالتاريخ، الذي جعلهم بناءً على ذلك يظلمون التاريخ، ويظلمون زمانهم والساسة الذين عملوا بهذا المقتضى.

٤ - تأكيد أنّ هذا العمل الذي يقوم به ابن

الخطيب من خلال التدوين في هذا الموضوع هو في مقام التذكرة، التي تنبّه العقول، وتوقظ العيون، عن طريق لفتهم إلى وقائع التاريخ في هذا الباب.

٥ – أراد بهذا العمل أن ينصب ميزانًا للحقّ في هذه القضية، لا يبخسها حقها سدًّا للذريعة ودفعًا للمنازعة المذهبة للريح المُفرّقة للجماعة.

٦ – أراد بعد نصب الميزان، أن يتوخّى الإنصاف والاعتدال في الأحكام، والإنصاف يقتضي لجم الأهواء، وإمساك أزمّة القلوب.

٧ – كما أكّد ابن الخطيب أنّ الناس عادةً ما تنظر بعين النقد والاتهام إلى أحوال الدول محكمة لنزعات الأهواء.

كما يفهم من فحوى النصوص المتظافرة موجة استياء من لم يرقهم تنصيب هذا الصبيّ، وحجبه بالتصرّف نيابةً عنه من قبل الوزير المستبدّ أبي بكر ابن غازي.

والظاهر أنّ ذلك لم يكن استياءً عامًّا، وإنّما يعبّر عن طائفةٍ لها وزنها الرياسيّ داخل الدولة.

يقول ابن الخطيب، الذي كان موقفه منسجمًا مع موقف الوزير الحاجب، ومنسجمًا في الوقت ذاته مع وضعه الحرج، متّهمًا النفوس التي تستسلم لدواعي الهوى غالبًا: «فإنّ النفوس لأدلّةِ الحقّ بإعراضها مُطاوعةٌ لعِلل القلوب وأمراضها، ولا سيّما في شأن الدول التي لا يزالون يسخطون فيها الحظوظ وهي سَنيّة، ويتشوّفون لِتحوّل الأحوال وهي هنيّة»(٦).

كما أكّد ابن الخطيب مرةً أخرى تثاقله عن الاستجابة لأمر الكتابة في هذا الموضوع، لولا دواعٍ تظافرت، معظمها يتعلّق بالمجاملة والمداراة كعادته، حرصًا على مصيره كما هو معلوم، يقول: «وَمَا كُنْتُ بالأَخَفِّ لإمْلائِها... لِحَالِ الكبْرَة التي عجَزت معها الجوارح، وبعدت عن نُجْعَتِهَا المسارحُ، وَذَهَبَ بالأمل الذي زَهِدَ في التَّنْفِيقِ والتَّزَلُّف، وَرَغِبَ عَنِ التَّكَلُّفِ، لولا أمْرٌ مُطاعٌ وَجَبَ امْتِثالُهُ، وَرَسْمٌ اعْتُمِدَ مثالُهُ، ونداءٌ لزم جوابُه، وقصدٌ رُجِيَ من الله ثوابُهُ.. وَمَجْلِسٌ هَزَّني جمالُهُ، وَرَاقَني اكْتِمالُهُ، ومُحْسِنٌ رأيتُ إهْمالَ مَحَاسنه الفائقة... غَمْصًا للحُقُوقِ المُتَعَيِّنَةِ، وَطَمْسًا لرُسُومِ الفَضائِلِ البَيِّنَةِ»(٧).

وهذا النصُّ، كما هو بيِّن، يُجمل جميع المسوّغات الذاتية التي دفعت بابن الخطيب إلى الاستجابة لهذا المطلب، نذكرها على شكل نقاط لمزيد من البيان:

١ – أنها إجابةٌ عن أمرٍ صادر وجب إطاعته، ونداء رفع تعيّنت إجابته.

٢ – أنها استجابةٌ يحدث مثلها في الدول، وقد صنّف قبل سنوات كتابه (رَوْضَة التَّعريفِ بالحُبِّ الشريف) بناءً على طلب سلطانه الغني بالله.

٣ – أنها استجابةٌ قُصدَ بها وجه الله وثوابه شكرًا على نعمه، ولعلّ استقرار الوضع حتى هذه الساعة عقب وفاة السلطان عبد العزيز كان من أعظم النعم على ابن الخطيب.

٤ – أنها استجابة حرّك إليها خلق الشكر عن الإحسان، الذي ما فتئت الدولة المرينية تغدق به عليه ملوكًا ووزراء وأعيانًا

وغيرهم، وبخاصةٍ السلطان المرحوم عبد العزيز وكافل ولده الوزير أبي بكر ابن غازي؛ إذ السكوت عن ذلك غمصٌ للحقوق، ولؤم من النفوس.

٥ – أنها استجابة لأريحيّة الزهو والانتشاء، التي بعث عليها جمال المجلس الوزاري، وجلال المقام النيابي، الذي ظهر به الوزير أبو بكر ابن غازي، فكان في مستوى هذه المهمة، وهو شعورُ وزيرٍ خبير بهذه الشؤون التي مارس مثلها.

وقال ابن الخطيب مزيحًا النقاب عن الكيفيّة التي سيعتمدها في إخراج هذا الكتاب، كاشفًا عمّا كان منشغلاً بإنجازه قبل ورود هذا الطلب: «فأمْلَيْتُهُ عَفْوًا مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ تُحَكِّمُ الاخْتِيارَ، وتَسْتَدْعِي للحِفْظِ والامْتِيار، قَطَعْتُ بِهِ العَزِيمَةَ عَنِ الاشْتِغالِ بالكتابِ الكَبِيرِ المُسمَّى (رِياسَةُ الفُلْكِ في سِياسَةِ المُلْكِ) إلَى أَنْ نَكِرَّ إنْ شاءَ اللّهُ عَلَيْهِ»(٨).

وهذا النصّ يؤكد المعاني الآتية:

١ – أنّ الكتابَ من حيث طريقة كتابته اعتمدَ الإملاء على الناسخ.

٢ – أنّه أملاه ارتجالاً معتمدًا على ما استحضره حفظه، دون تحكيم الاختيار، والمراجعة والمقابلة، استنادًا على المظانّ.

٣ – أكّدَ ذلك قوله في خاتمة هذا الجزء: «تَمَّ الجُزْءُ الأوَّلُ مِنَ الكتاب... حسبما بلغَ إليه عِلْمُنا، في الوقت بينَ خَفيف وَلَفيف، وَقَوِيٍّ منَ الكَلامِ وَضَعيف، والعُذْرُ عَنِ التَّقْصيرِ غَيْرُ خَفِيٍّ.. لِتَعَذُّرِ الكُتُبِ بَعْدَ أَنْ عَاثَ في خَزائِنِهَا الزَّمانُ... منْ غير تَنْقيح يَسْتَدْرِكُ المُغْفَل، أَوْ تَصْحِيحٍ يُقَيِّدُ المُهْمَلَ»(٩).

٤ – أنّ إملاءَه لهذا الكتاب قطع اهتمامه بإعداد كتابٍ في السياسة وتدبير الملك، يعتمد على الرويّة، والمظانّ، ويتوخّى الاستفاضة والغنية؛ إذ قال في شأنه: «وإذا يَسَّرَ اللّهُ كانَ غَنِيًّا عَنْ سِوَاهُ، وَمُجْتَزِيًا عن غَيْرِه مِمَّا حَواهُ»(١٠).

٥ – أنّ إملاءَهُ لم يستغرق مدّةً طويلة فعلاً؛ إذ ذكر في خاتمة الجزء: «وَفي عِشْرِينَ يَوْمًا كَانَ الفَراغُ مِنْ هَذا الجُزْءِ، من تَبْييض وَتَدْوِين وَنَسْخ، وَسراجَةٍ وَتَلْوين، تُدْفَعُ الكُرَّاسَةُ لِمُنْتَسِخِها وَالحِبْرُ رَجْراجٌ... حرصًا على تَكْميلِ غرضٍ مُسْتَدْعِي جَمْعِه، وَتَعْجيلاً لإتْحافِ سَمْعِه، وَالحَمْدُ للّه؛ إذْ لَمْ يُشَبِّه الإنْسانَ إلاّ في كَوْنِهِ خُلِقَ مِنْ عَجَل»(١١).

٢ – الحيثيات من جهة المجلس النيابي المريني:

ويذكر ابن الخطيب مسترسلاً في الحديث، متدرّجًا في القصّ، كاشفًا عن حكاية ملابسات تدوين كتابه، بعد أن أشار إلى الإجراءات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة التي اتّخذها هذا الوزير النائب عقب هلاك السلطان عبد العزيز، تلك التي شهدت بحنكته في رأي ابن الخطيب، فيقول: «فَلَمَّا تَقَرَّرَتِ الأُمُورُ، وَاغْتَبَطَ الخَاصَّةُ وَالجُمْهُورُ... وَاسْتَقَرَّ الأَمْرُ... وَوَفَدَتْ أَعْلامُ الأَقْطارِ... عارضةً ما عقَدَتْهُ منَ البَيعَاتِ، وَأَخَذَتْهُ عَلى الجماهير منَ الطَّاعاتِ... شَرَعَ في تَكْمِيلِ مَا يَخُصُّ المَوْلَى السَّعيدَ [السلطان الصبيّ]... فاختارَ مُعَلِّمَ الكِتَابِ، وَاتَّخَذَ لَهُ الآلاتِ... وَحَرِصَ لَهُ على اقْتِناءِ الأَدَبِ في زَمَنِ الشَّبَاب... ثمَّ أَوْلَمَ لختانه...»(١٢).

والـنصّ يشير إلى أنّ الأمـور في الـبـدايـة كانت تسير على أحسن ما يرام.

إلاّ أنّه سُرعان ما انجرّ الساسة والقائمون على الأمر بعد السلطان الهالك إلى الحديث في موضوع النيابة وولاية الصبيّ الصغير، الأمر الذي يؤكّد أنّ حدّة الحديث فيها بدأت تزداد على أوسع نطاق من قبل المعنيين، يقول ابن الخطيب: «وَجَرَى فِي بَعْضِ ما يَجُرُّهُ الحديثُ بِمَجالِسِه التي لا يَدْخُلُها اللَّهْوُ، وَالهُجْرُ، وَلا يُعْرَفُ فيها إلاّ الجِدُّ وَالأَجْرُ، وَلا يُفَاوَضُ لَدَيْهَا إلاّ في نَصيحَةٍ وَخِدْمَةٍ صَرِيحة، الحديث في سُلطانِه المَوْلَى السَّعيدِ... فيما يُؤَمِّلُهُ من اضْطلاعِه وَاسْتِقْلالِه... ووقَعَ الثَّناءُ على وَفائِه.. وربَّما جُلِبَ ذَرْءٌ ممَّا يَنْفُثُ به من يحسُدُ الشَّمْسَ سَناها... وَلا يَعْلَمُ أَنَّ هذه الأُمُورَ التي تَخَلَّلَتْ المَعْمُورَ سبقَ فيها الجِدالَ الجلادُ، وَنَابَتْ عن الحُجَجِ القَاطِعةِ وَالبَراهِينَ السَّاطِعَةِ السُّيُوفُ الحِدادُ.

فَقالَ: ... إنَّمَا نَحْنُ فِيمَا اضْطَرَّنا الوَفاءُ إليه.. لكثيرٍ من أَعلامِ مِلَّةِ الإِسْلام تَبَعٌ... وَلَمْ نَأْتِ في زَمَانِنا بِدْعًا مِنَ العَمل... فإذا كانوا أَصابُوا في اجتهادِهِمْ... فما أَسْعَدَنا في اتِّبَاعِهِمْ... وَإِنْ كانُوا قَدْ غَلطُوا مع تَعَدُّدِ فُقَهائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ... فنحنُ راضُونَ لِمُشارَكَتِهِمْ في الغَلَطِ.. وَمَعَ هذا فإِنْ كانَ الوَفاءُ والذِّمامُ... إلى أَنْ يَسْتَقِلَّ الوَارِثُ بأَمانَتِه يُعَدُّ عَلَيْنا ذَنْبًا... فقدْ رَضينَا أَنْ يكونَ ذَنْبَنا الوَفاءُ...»(١٣).

وهذا النصّ يقرّر بالمعاني الآتية:

١ – أنّ مسألة النيابة عن السلطان الصبيّ الذي لم يبلغ الاحتلام، بدأ النقاش فيها في التصعيد على مستوى المسؤولين.

٢ – أنّ الذي بعث على هذا وجود متطلّعين إلى الحكم من الأسرة المرينية الكبيرة، التي لم يُرضها هذا الأمر مع وجود الأكفّاء الذين تتوافر فيهم شروط الإمامة.

٣ – تقرير ابن الخطيب أن المسألة حسمت منذ القدم، وأنّ الذي حسمها ليس المناظرة والجدال، وإنّما المواجهة المسلحة والقتال.

٤ – تقرير الوزير أنه في مهمّته النيابيّة هذه إلى أن يستقلّ السلطانَ الصبيُّ بأمره لم يكن بدعًا، وإنما كان مقتديًا بما فعله الأعلام من الأمة على امتداد التاريخ، سواء غلطوا في ذلك أو كانوا صائبين.

٥ – تقرير الوزير أنه إنما فعل ذلك وفاءً بالعهد للسلطان الهالك، والوفاء إلى أن يستقلّ الصبيُّ بالأمر إن عدّ ذنبًا فهو يرضى به ذنبًا، وهذا يؤكد عزمه وإصراره على الموقف.

ولا شكّ في أنّ الوزير كان يريد من وراء المجلس الذي أثيرت فيه هذه القضية، على الرغم من استتباب الأمن، أن يصل صوته إلى المشاغبين عليه، داخل المغرب وخارجه، لعلهم يرتدعون أو يقتنعون، كما أراد أن يبلغهم عزمه وتصميمه في ذلك بناء على ما تقدّم من رأيه.

وكان المجلس يضمّ أهل الحلّ والعقد، من المشيخة المرينية ورجال الدولة من الفقهاء والوزراء والكتّاب ومن انخرط في سلكهم.

وكلهم سجّل مساندته ودعمه لموقفه بعد أن ألقى فيهم كلمته، يقول ابن الخطيب: «فَارْتَجَّ المجلسُ، وَبِهِ أَهْلُ الحَلِّ وَالعَقْدِ، وَالعَضُدِ الأَشَدّ، والرأيِ الأسَدّ، وقالوا: صَدَقْتَ وَبِالحَقِّ نَطَقْتَ... وقالوا نِيابَتُكَ فِينا، وَبِكُلِّ غَرَض

وَافيةٌ، وفيكَ لنا المَقْنَعُ، وَمِنْ دُونِكَ نقولُ ونَصْنَعُ إلى أَنْ يَكْمُلَ هذا الهِلالُ، وَيَصِحَّ منهُ الاستقلال»(١٤).

٣ - مفاوضة ابن الخطيب في المسألة:

لمّا كان ابن الخطيب من ضمن ما ضمّه المجلس الوزاري، وهو الشخصيّة السياسيّة والعلميّة التي لا يُستغنى عنها في المشورة والمفاوضة، واجهه الوزير بهذا السؤال مستفسرًا: «هَلْ تَدْرِي أَنَّهُ ذَهَبَ هذا المَذْهبَ مِن قَبْلِنا دَوْلَةٌ من دُوَلِ الإسْلامِ، مُشْتَمِلَة على الأَعْلامِ، وَحَمَلَةِ السُّيُوفِ وَالأَقْلامِ»(١٥).

والسؤال كما هو معلومٌ تاريخيّ، وليس فقهيًّا، أو سياسيًّا شرعيًّا، يعتمد التاريخ أرضية للبحث عن الشبيه والنظير.

وهذا السؤال في تقديري فكرة الكتاب الأساسيّة، والإجابة عنه هي التي أثمرت هذا الكتاب.

وهذا السؤال هو الذي سأعتمده في فحص عنوان الكتاب حينما أصل إلى ذلك.

ويؤكد ابن الخطيب أنّ سؤال الوزير ليس سؤال من يجهل الموضوع، وإنّما هو سؤال من يعرف؛ إذ مثل هذه المعرفة بالنسبة للوزراء والكتّاب ومن ماثلهم أساسيّة وأكيدة؛ لحاجتهم إليها في سياسة التدبير، ورعاية التبرير.

قال ابن الخطيب معقّبًا على السؤال في جملة اعتراضية طويلة: «وَهُوَ أَعَزَّهُ اللّهُ أَعْلَمُ بِمَا عَنْهُ يَسْأَلُ، وَفَضْلُهُ أَكْمَلُ، وَمِثْلُ هَذا لا يُجْهَلُ»(١٦).

ثمّ قال مجيبًا عن سؤاله: «فَقُلْتُ كَثِيرٌ وَشَهِيرٌ، ولَكُمْ في النَّاسِ نَظِيرٌ ثمَّ نَظِير، واللّهُ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِير، وهُوَ الغَنِيُّ وَمَنْ سِوَاهُ فَقِير:

إِذَا قُلْتَ فِي شَيْءٍ غَرِيب وُقُوعُهُ

فَسَلْ عَنْهُ تُلْفِ الدَّهْرَ قَدْ جَاءَهُ قِدْمَا

فَحَاضِرُ مَنْ عَاصَرْتَ إِسْوَةُ مَنْ مَضَى

وَأَبْنَاؤُهُمْ لَمْ يَنْقُضُوا لَهُمُ حُكْمَا

وَسَابِقُهُمْ خَيْرٌ عَلى كُلِّ حَالَةٍ

وَأَوْفَرُهُمْ دِينًا وَأَغْزَرُهُمْ عِلْمًا»(١٧)

والظاهر أنّ ابن الخطيب كان متفاعلاً مع الموضوع إلى أبعد الحدود؛ لما له من صلة بوضعه؛ لذلك استطرد مفصّلاً ما أجمله في النصّ السابق قائلاً: «ثُمَّ اخْتَبَرْتُ فَأَلْفَيْتُهُ يَبْلُغُ ثَمانِيةً وَأَرْبَعِينَ شَخْصًا، كُلُّها ثَابِتُ الرَّسْمِ، مَعْرُوفُ العَيْنِ، فِي دُوَلِ الإِسْلامِ وَالاسْمِ، بِحَيْثُ لَوْ نُسِقُوا مِنْ دُونِ فَصْلِ مَا بَيْنَ زَمانِنا هَذا المَخْصُوص بِالإضافَةِ، وَبَيْنَ آخِرِ زَمَنِ الخِلافَةِ، لَعَمَروا الزَّمَان عَدَدًا»(١٨).

وأستبعد، انطلاقًا من النصّ المذكور، أن يكون النقاش والمفاوضة قد تداعيا بهذه الصورة المحكيّة في مجلسٍ واحد، فضلاً عن المجلس المذكور، وأذهب إلى أنّ الفكرة كانت مبيّتة، والقضيّة كانت مختمرة في أذهان المعنيّين بما فيهم ابن الخطيب.

وإلاّ فكيف يهتدي بهذه السرعة إلى اختبار التاريخ، وإحصاء أسماء الأمراء والصبيان والحالات التاريخيّة المتكررة.

ولا يقف الأمرُ عند هذا الحدّ، بل يجري عمليّة حسابيّة تعتمد على النسبة والإضافة،

يؤكد هذا قوله: «فَإِنَّنا إِذَا قَسَّمْنا الزَّمانَ المَحْسُوبَ عَلى عَدد الأَسْماء، وَجَعَلْنا المُدَدَ على السَّواءِ، كانَ حِصَّةُ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ نَحْوًا مِنْ خَمْس عَشَرةَ سَنَةً، وَهِيَ في أَيَّام أَرْبَابِ الدُّوَلِ عَدَدٌ مُتَوَسِّطٌ، وَمِيزانٌ مُقْسِط»(١٩).

ولكي نقف على هذه العملية نعرضها بطريقةٍ حسابية كالآتي:

١ – احتساب الزمن من آخر الخلافة الراشدة إلى زمن التاريخ المعنيّ، وحسابه: من سنة ٤١هـ، بداية ملك معاوية بن أبي سفيان إلى سنة وفاة السلطان المريني عبد العزيز وهي ٧٧٤هـ، فتكون المدّة الزمنية المحسوبة بينهما ٧٣٣ سنة.

٢ – احتساب عدد الأمراء الذين تنطبق عليهم الحالة، معرض المناظرة والبحث. وعدتهم بناء على استقراء ابن الخطيب ٤٨ أميرًا.

٣ – احتساب متوسط المدة الزمنية المحكومة من قبل هؤلاء كل واحدٍ على حدة، وهي كما قدرها ابن الخطيب ١٥ سنة.

وتكون النتيجة بناءً على هذه المعطيات حاصل قسمة ٧٣٣ على ٤٨ الذي يساوي فعلاً ١٥ سنة و٣ أشهر و١٦ يومًا، ويفضل ١٢ يومًا فقط.

وهذا يؤكد أنّ العملية كانت قد حسبت في الذهن من قبل؛ لأنها تتطلب مدة لا بأس بها، كما جرّبنا.

ولما أحسّ ابن الخطيب أن عدّة الأسماء المذكورة، التي ربما أفادت الحصر، كان مبالغًا فيها بالنسبة لمن يستقرىء التاريخ، ويتحرّى التحقيق، خفض العدد إلى حدٍّ معقول ومقبول نسبيًّا، فقال مدافعًا مناضلاً، ومحتجًّا مستظهرًا: «وَإِلَى أَيْنَ يَذْهَبُ مَنْ يَحْتَجُّ بِعَدَدٍ، أَوْ يَسْتَظْهِرُ في الخِصَامِ عَلى لدَدٍ، أَوْ يَجْرِي فِي الاسْتِكْثَارِ إِلَى مُدَدٍ، لأَكْثَرَ مِنْ ثَلاثِينَ مِثالاً، قَدِ اسْتَرْسَلَتِ اسْتِرْسالاً، وَتَعَدَّدَتْ فِي أَقْطارِ الإِسْلامِ يَمِينًا وشِمالاً، مَا مِنْهُمْ إِلاّ مَنْ أَذْعَنَتْ لَهُ بِحَسَبِ حِصَّتِهِ الأَيَّامُ، وَمَضَتْ عَنْهُ وَعَمَّنْ يَسْتَكْفِيهِ الأَحْكَامُ، وَاسْتَوْفَى وَظَائِفَهُ الإِسْلامُ، وَمَنْ كَانَ عَلى عَهْدِهِ الأَئِمَّةُ الأَعْلامُ، أولي الأَدْيَانِ والأَحْلامِ»(٢٠).

ثمّ يسترسل ابن الخطيب في الدفاع عن موقع الوزير الوكيل، مستظهرًا بكلّ ما أوتيَ من بلاغة وأدب، معتمدًا أسلوب الموعظة، مرجعًا الأمور إلى مشيئة الله، بغية التأثير، يقول: «... وَسُبْحانَ مَنْ لَهُ البقاءُ وَالدَّوامُ، وَبِيَدِهِ الحَلُّ وَالعَقْدُ، وَالنَّقْضُ وَالإِبْرامُ... فطُوبى لِمَنْ سَلَّمَ في حُكْمِهِ، وَرَضِيَ بِقَسَمِهِ، وَعَلِمَ أَنَّ الأَشْياءَ مَفْروغٌ مِنْهَا في عِلْمِهِ... وَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَخْلُ أَيَّامُها مِنْ شَغَبٍ على غير مرغب، وأنّ زمانه جنَّةٌ بالنسبة إلى غيره.. فيقصر في فضول القول والعمل من سيره، ويَقصرَ الشغل بخاصَّة نفسه، والإعداد لرمسه...»(٢١).

ثم طفق ابن الخطيب يعرض أسماء الخلفاء والأمراء الذين اندرجوا في نمط القضية، وانخرطوا في سلك المسألة المعنيّة، مطوّفًا عبر تاريخ الإسلام كله شرقًا وغربًا، بدءًا بالدولة الأموية، والانتهاء بالدولة المرينيّة، مرورًا بجميع الدول والدويلات التي شهدها التاريخ الإسلامي.

إلا أنني لما أعدت إحصاءهم وجدتهم ٤٥

فقط، وهذا يعني أنهم ينقصون عن العدد المذكور بثلاثة، إلا أنّ تشابه الأسماء وتعاقب ذكرهم، والاضطراب الحاصل في أسماء أمراء الدويلات الصغيرة، ودول الطوائف، يرجح إمكان سقوطها بفعل النسخ والانتساخ.

وعلى الرغم من هذا الاستحضار الذي شهد على عارضة الاستظهار، إلاّ أنّ الوزير لم يقنع من ابن الخطيب بذلك، بل طلب منه أن يدوّن في ذلك كتابًا، ويحرّر فيه تقييدًا، ينتفع به عند الرجوع إليه، قال ابن الخطيب: «فقالَ: نريد أن يُقَيَّد لنا من أحوالهم ما يسّرَه الذكرُ، واستحضَرَهُ الفكرُ، نجعلُه تأنيسًا في الأَسمارِ، وراحةً في كدّ الأفكارِ، وتأسيًا بمن سلفَ من أهلِ الأمصارِ والأعصارِ»(٢٢).

ولما كان ابن الخطيب يدرك أن المسألة، من حيث النقاش والبحث، تنقسم إلى قسمين، وتنشطر إلى شطرين؛ شقّ نظري، وشق تطبيقيّ تاريخيّ، والشقّان قد لا يلتقيان من الناحية الواقعيّة؛ لغلبة الأمر الواقع، نبّه على أنه سوف يقتصر على الشطر المتعلّق بالواقع والتاريخ.

أما الشطر المتعلق بالجانب النظري الفقهي، فهذا ليس من غرض الكتاب لصعوبته.

وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّه وعده إن أراد أن يحدّثه في هذا الجانب الأخير حدّثه، لكن اشترط عليه أن يكون مناجاةً، وحديثًا خاصًّا؛ لما له من خطورة على العامة والخاصة، ولما قد يتضمنه من حقّ، يرفض ما آلت إليه الأوضاع، واستقرت عليه الطباع، في جميع الأصقاع، مع تعاقب الأزمان والأعصار.

يقول ابن الخطيب: «فقلتُ: إذا كان المقصودُ مقصورًا على تاريخٍ يُنقلُ، وأدبٍ يُعقلُ، وأخبارٍ عن واقعٍ في الزمان تقرّر، وكائنٍ قد تواتر خبرُهُ وتحرَّر، فسمعٌ وطاعةٌ، وجهدٌ مبذولٌ واستطاعَة، وإن كان القصدُ الاحتجاجَ والاستدلالَ، واستعمالَ طرقِ الجدالِ، فلذلك محلٌّ وموضوعٌ يليقُ بسرِّه ونجواه، وميدانٌ يتعصّبُ فيه ذو الهوى لهواه، أو ينتصرُ ذو البِرّ والتقوى لتقواه»(٢٣).

ثم يعقّب مستدركًا مؤكّدًا أنّ الوزير إنما يريد التدوين في الشطر الأول للقضية؛ لما له من صلةٍ بالواقع والتاريخ، دون الشطر الثاني الذي ظهر له علاقة بالنظر والمقال في عالم الكتب والمثال، يقول: «... وعزمُكُم والحمدُ للهِ قد ظهرَ عن ذلك غِنَاهُ، وزَهِدَ في لفظهِ ومعناهُ»(٢٤).

تلكم كانت قصة الظروف والحيثيّات التي أنهضت ابن الخطيب إلى كتابة هذا التصنيف في هذه العجالة المثيرة الانتباه.

أما حال ابن الخطيب النفسية في أثناء كتابته، فلا شكّ أنها كانت قلقة؛ إذِ الأمورُ ما انفكّت تتطوّر في سرعةٍ باتجاه وجهةٍ كان يدرك أنها ليست لصالح استمرار هذا الوضع الجديد، ولا لصالح حاله الذي هو فيه.

أكّدَ هذا مباينة روح ابن الخطيب وأحاسيسه ما بين مقدمة الكتاب، وخاتمة الجزء الأول، التي من جملة ما ذكر فيها قوله: «تمَّ الجزءُ الأوّلُ من الكتاب، حسبَ ما بلغَ إليه علمُنا في الوقتِ... والعُذْرُ عنِ التَّقْصيرِ غيرُ خَفِيٍّ؛ لتعذُّرِ الكُتُب.. وتشتيتِ الفِكرِ الذي اقتَسَمَهُ الخَوفُ والأَمانُ، وَكَلالِ الجَوارحِ بعدَ أَنِ اسْتَرَدَّ قُوَّةَ الشَّبيبةِ الرّحمنُ...»(٢٥).

ثانيًا : «إعمال الأعلام» فحص لمفردات العنوان:

١ – تحقيق عنوان الكتاب :

جرت العادة في التصنيف أن يشار إلى العنوان غالبًا في مقدمة الكتاب، ضمن مسوّغات التأليف وموضوعه وبرنامجه.

ولقد اطردت هذه السُّنَّة في جميع مؤلفات ابن الخطيب تقريبًا، ما عدا تلك التي لم تصل إلينا كما وضعها، أو اعتراها ما اعترى الكثير من المصنفات المنتمية إلى التراث الإسلامي على اختلاف فنونه، بفعل البلى والزمان والإهمال والحدثان.

من المصنفات التي انخرمت فيها هذه السنّة، وتخلفت فيها هذه القاعدة، هذا الكتاب.

وأول عبارة وردت فيها إشارة تسمّي الكتاب بعنوانه كاملاً على التحقيق، عبارة ختم الجزء الأول منه، قال ابن الخطيب: «تَمَّ الجزء الأول من الكتاب المسمى: «بإعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلّق بذلك من الكلام»[٢٦].

وعلى الرغم من خلوّ المقدمة من هذا العنوان، إلاّ أنّ هناك عبارات وردت تتحدث عن مضمون الكتاب جملة، تنسجم مع هذا العنوان الذي ذكر في خاتمة الجزء الأول.

من ذلك قول ابن الخطيب: «ثم ظهرَ لي أنّ الاقتصارَ على القدرِ المتعيّن[٢٧] والوقوف عند محلّ الاحتجاجِ البيّن، شُحّ من مَيسور... وأشفقتُ أنْ آتي بفرعِ خبرٍ يُتَشوّفُ إلى أصلهِ، أو نقطعَ حديثًا يرتاحُ السامعُ إلى وصلهِ، فنسقتُ الأصولَ تبعًا للفروعِ، وجعلتُ الإفرادَ وسيلةً للإتيانِ بالمجموعِ... إلا أنّني متى عثرتُ بالغرضِ المطلوبِ، سامحتُ القلم في الإكثار؛ ليعلم أنّ سواه مذكورٌ بحسب الانجرار»[٢٨].

وبهذه الطريقة يكون الكتاب قد اندرج ضمن نوعٍ من المصنفات، التي دلّت عناوينها على بعضها وليس كلها، وهذا النوع مشهورٌ في فن التصنيف والتأليف في التراث الإسلامي المدوّن في جميع العلوم والفنون والمعارف.

وقد كان ابن الخطيب مدركًا لهذا المرمى، لذلك أشار إلى ذلك في المقدمة، لرفع عقيرة اللوم والانتقاد عن نفسه، يقول: «... ويكونُ اسمُ الكتابِ من باب تسميةِ الشيء ببعضهِ، فقد سبق إلى ذلك كثيرٌ ممّن دَوَّن وسمّى، ورمَى بغَرضِه هذا المرمى»[٢٩].

هذا وقد ألمّ المقري في كتابه (نفح الطيب) بتسمية هذا الكتاب، بيدَ أنه اختلف عن العنوان المذكور آنفًا في لفظين حيث سمّاه في موضع: (إعمال الأعلام فيمن بويعَ قبلَ الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجرُّ ذلك من شجون الكلام)[٣٠].

كما أجرى ذكره في موضعٍ آخر هكذا: (إعمال الأعلام بمن بويع من ملوك الإسلام قبل الاحتلام)[٣١].

وذكره أيضًا في موضعٍ آخر من نفحه لكن مختزلاً في (إعمالُ الأعلام)[٣٢].

كما أسقط بعض الألفاظ، وقدّم وأخّر بعضها حينما أشار إليه في كتابه (أزهار الرياض) حيث سماه: (إعمال الأعلام فيمن بويع من ملوك الإسلام قبل الاحتلام)[٣٣].

ولفظ «شجون» الذي أورده المقري في العنوان، ورد ذكره في متن الكتاب؛ إذ قال ابن الخطيب في أثناء حديثه عن سلطنة الملك الأشرف [٧٤٢هـ - ٧٤٦هـ] وهو من شرط الكتاب: «وهو من المشترَطِ في هذا الكتابِ، ومَنْ جلبنا من أجلهِ شجونَ هذا الكلامِ»(٣٤).

وقال محقّقا الجزء الثالث من الكتاب، الدكتور أحمد مختار العبادي، والأستاذ محمد إبراهيم الكتاني في مقدمة التحقيق: «وَرِدَ اسمُ هذا الكتاب في بعضِ النسخِ بالصّيغةِ الآتية: «إعلام الأعلام»، وهي في نظرنا أصحّ من ناحية السياق والمعنى، ولكنّا آثرنا كتابتها «إعمال الأعلام» تمشّيًا مع الاستعمال السائد في معظم الكتب»(٣٥).

وهذا الترجيح في تقديري متهافتٌ وغيرُ دقيق، إضافةً إلى ما فيه من تعميم لا يسلم به الضبط والتحقيق؛ إذ لم أقف إلا على نسخة واحدة، وهي النسخة التي تحمل رقم ٨٥٥ كُتب على صفحتها الأولى: «كتاب الاعلام فيمن بويع قبل الاحتلام لابن الخطيب السلماني».

وخطّ الكتابة حديثٌ جدًّا، اعتمد على نص عبارة أحد كتّاب الديوان، يعقّب على شهادة تحبيس أخطأت في نسبة الكتاب، حيث جاء في نصّ العبارة: «الحمد لله وحده، ليس هذا الكتاب لابن عذاري، كما ذكر الشاهدان أعلاه، إنما هو الإعلام بمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»، لابن الخطيب السلماني رحمه الله.

وأما ابن عذاري إنما اسم كتابه «البيان المعرب عن أخبار ملوك المغرب».

قاله من يعرف الكتابين أَتَمَّ معرفة وأكملها، عبد ربّه تعالى، كاتب الديوان العليّ بالله، سعيد بن أحمد المدعو «الشْلِيح» لطف الله به، آمين»(٣٦).

والذي أكد أن الذي كتب العنوان بخطّ بارز على هذه النسخة من المعاصرين إضافةً إلى قرينة نوع الخط، لم يتبيّن الخط فقرأ لفظة «بمن» «فيمن».

وهذا أكدّ أن كاتب الديوان المذكور، على الرغم من ادّعائه المعرفة بالكتاب، أخطأ هو الآخر في ضبط عنوان الكتاب، فتكون المعرفة التي ادّعاها مقصورة على معرفة صاحب الكتاب، قاصرة عن معرفة عنوان الكتاب.

وربما رجّح هذا المذهب الذهول والاتباع؛ إذ لم يخلُ التراث الإسلامي من مصنّفاتٍ تبتدىء عناوينها بلفظ «الإعلام».

والذي أطمئن إليه موقنًا، بعد هذا الذي ذكرته، أنّ أصحّ صيغة من بين جميع الصيغ المذكورة الصيغة التي ذكرت في جميع متون النسخ، في خاتمة هذا الجزء الذي نحققه، وهي: «إعمالُ الأعلامِ فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، وما يتعلّق بذلك من الكلام».

والعنوان بهذه الصيغة يتألف من أربع مكوناتٍ دلالية ينبغي تعيينها، ثم بيانها، إمعانًا في تحقيق صحة العنوان، بغية الوصول أخيرًا إلى معرفة ما إذا كان هذا العنوان مطابقًا لمضمون الكتاب أم لا.

أما المكوّنات الدلالية التي حصرتها في أربعة فهي:

١ - إعْمالُ.

٢ - الأَعْلامِ.

٣ – مَنْ بُويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام.

٤ – ما يتعلّق بذلك من الكلام.

أعرض لها بالتحليل والمناقشة من خلال ما يأتي:

١ – «**إعْمَال**» :

ورد هذا اللفظ في جميع المخطوطات هكذا «اعمال»، مهملاً دون همز، أو ضبط، وورد على العكس من ذلك مهموزًا مفتوح الأول في معظم المظان والمراجع المطبوعة طباعة حديثة، إن لم نقل كلها.

ولا ندري على أيّ أساسٍ استند أصحابها، اللهم إلاّ على عدم التدقيق والتحقيق، ذهولاً عن المصطلحات أو جهلاً بها، وزكّى ذلك ذيوع لفظ «أعمال» الذي هو جمع «عمل»، وغمور لفظ آخر على صورته من حيث الرسم، يلتبس به إذا أهمل فيه الهمز، ونعني به مصطلح «إعْمال».

وهو اللفظ الذي نرجح أنّ ابن الخطيب قصده؛ لأنه عوّدنا في كتاباته ألا يلقي المصطلحات والألفاظ على عواهنها جزافًا، وهو الفقيه الأديب، الذي ألّف في الفقه (مُثْلَى الطَّريقَةِ في ذَمِّ الوثيقة)، وفي علم أصول الفقه ألفية بعنوان (الحُلَل المرقومة في اللمع المنظومة)، تصدى الفقيه ابن خلدون لشرحها.

وليس ببعيد موضوع الفقه والأصول عن هذا التدوين الذي اندرج في التاريخ في ظاهره، فالكتاب وليد قضية سياسيّة، طرح بموجبها سؤالٌ له علاقة بفقه السياسة الشرعيّة، حاول ابن الخطيب أن يجيب عنه من خلال هذا التوليف، فما معنى اصطلاح «إعمال» الذي نرجحه إذًا؟

الإعمال من الفعل «أعمل»، جاء في لسان العرب: «وَأَعْمَلَ فلانٌ ذِهْنَهُ في كَذا وَكَذا؛ إِذَا دَبَّرَهُ بفهمه، وَأَعْمَلَ رَأْيَهُ وَآلَتَهُ وَلِسَانَهُ»(٣٧).

ولا تخفى علاقة هذه الدلالة بموضوع الكتاب.

أما من الناحية الاصطلاحية، فللفظ «إعمال» دلالة لا ينأى مفهومها أيضًا عن منطوق دلالة عنوان الكتاب؛ إذ له علاقة وطيدة بمبحث من أهم المباحث الأصولية وأصعبها وأخطرها، ونعني به مبحث «التعارض والترجيح» في الأدلّة الشرعيّة.

ولمزيدٍ من الإيضاح، وإن كان هذا ليس من غرض الكتاب، نلمّ ببعض من ذلك اعتمادًا على الإمام الشاطبي في «موافقاته»، يقول في التعارض: «كلّ من تحقّق بأصول الشريعة فأدلّتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أنّ كلّ من حقّق مناطَ المسائل فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأنّ الشريعة لا تعارض فيها ألبتّة... لذلك لا تجد ألبتّة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لمّا كان أفرادُ المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم»(٣٨).

وتعارض الأدلة عند المجتهدين نوعان:

١ – تعارض يرفعه الجمع بينهما كالعام والخاص، والمطلق والمقيّد، وما إلى ذلك(٣٩).

٢ – تعارضٌ لا يمكن رفعه بالجمع بينهما؛ لأنّ محل الخلاف دائرٌ بين طرفي نفيٍ وإثبات ظهر قصد الشارع في كلٍّ واحدٍ منهما(٤٠).

ولإعمال هذا النوع دفعًا لتعارض النفي

والإثبات حتى لا تتعطّل وظيفة كثير من النصوص، اهتدوا إلى عملية «الترجيح»، إمّا بوجهٍ من وجوه الجمع، وإما بإبطال أحد المتعارضين(٤١).

وذلك من خلال أحد الأمرين:

١ – «إما الحُكْمُ على أحد الدَّليلين بالإهمال».

٢ – وإمّا «الحكم عليهما بالإعمال»(٤٢).

ولا تخفى علاقة هذا الاصطلاح بموضوع الكتاب ومسألته التي تعكس تعارض النقاش والأدلة بين نافٍ ورافض لبيعة الصبيّ، وبين مثبت قابل لبيعته، وكيف أنّ الفقه والتاريخ حكم بإعمال الدليلين المتعارضين دفعًا للتعطيل.

ذلك لبّ القضية، وذلك فحوى اللفظ ودلالة الاصطلاح الذي ذهل عن حقيقته كثيرٌ من الدارسين والباحثين.

ثمّ إنّ هناك دليلاً آخر نستصحبه لتأكيد أنّ الضبط الصحيح للفظ هو: «إعْمَال» وليس «أَعْمَال»، وهو أن شبه جملة العنوان مع المركب الإضافي «إعْمَالُ الأَعْلامِ» تقتضي البدء بقوله: «فِيمَنْ».

أما «إعلام الأعلام» فتقتضي قوله: «بِمَنْ».

وأما «أَعْمالُ الأَعْلامِ»، فإنها وإن اقتضت قوله: «فيمَنْ»، فإن السياق العام لمضمون الكتاب بجميع مكوّنات قضيته لا يسلم بصحة ذلك.

٢ – «الأعلامِ» :

هذا اللفظ وقع فيه اللبس أيضًا، عند من أسقط اللفظ الأول من العنوان، فلا يستقيم العنوان بعد ذلك إلاّ بكسر الهمزة؛ ليفيد الإخبار والإعلام.

أمّا الذين احتفظوا باللفظ الأول، سواء كسروه أو فتحوه، فلا يستقيم المعنى إلا بفتح همز «الأَعْلام»، وكذلك الأمر بالنسبة للذين صحّفوا أو حرّفوا لفظ: «إعمال»، وضبطوه «إعلام».

أما لفظ «الأَعْلام»، فلا يخفى أنه مفرد «عَلَم»، ويعني لغةً: المَنَارُ، والجَبَلُ، والرّاية.

و«الأَعْلامُ» اصطلاحًا: «سَاداتُ القَوْمِ وَأَشْرافُهُمْ»(٤٣).

أمّا «الأعلام» في التراث العربي الإسلامي، فهم الرجال والنساء الذين اشتُهروا في الأمة الإسلامية، سواءٌ كانت الشهرة راجعة إلى السياسة والسيادة والرياسة، أم إلى العلم والمعرفة والثقافة، أم إلى الديانة والعبادة والزهادة.

لكنّ مصطلح «الأعلام» بالنسبة لابن الخطيب، كما يدلّ عليه استقراء الكتاب، فهم أعلام الأمة من العلماء والعُبّاد على اختلاف أنواعهم وطبقاتهم المرتدة إلى أنواع العلوم والفنون والطرائق والمذاهب المختلفة، التي تمخّض عنها تراكم الخبرات في التعاطي مع الإسلام علمًا وعملاً على تعاقب الأزمنة وتباين الأمكنة.

ولقد تأكّد هذا المدلول في مواضع متعدّدة من الكتاب على امتداده بأجزائه الثلاثة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

موقع السؤال الجوهري الذي طرحه الوزير النائب على ابن الخطيب، وكان بذرة أثمرت هذا الكتاب، وهو قوله: «هل تدري أنه ذهب هذا المذهبَ من قبلنا دولةٌ من دول الإسلام

مشتملةً على الأعلام، وحملةِ السيوف والأقلام»(٤٤).

حينما أحصى عدد الأمراء الذين بويعوا بحال الصغر، وكانوا كثيرين عقب على ذلك قائلاً: «... قد استرسلت استرسالاً، وتعدّدت في أقطار الإسلام يمينًا وشمالاً، ما منهم إلاّ من أَذْعَنت له بحسب حصّته الأيامُ، ومضت عنه وعمّن يستكفيه الأحكامُ، وخفقت فوقه الأعلام، واستوفى وظائفه الإسلام، ومن كان على عهده الأئمة الأعلام [أولي] الأديان والأحلام...»(٤٥).

إنه كلما انتهى من ذكر أخبار الأمير الذي بويع قبل الاحتلام، أشار إلى من عاصره من الأعلام، وربما ذكر أحيانًا الأعلام الذين شهدوا عقد البيعة مثلما فعل عقب جلبه لنصّ العهد الذي عقد الوليد بن يزيد الأموي بموجبه البيعة لابنيه؛ الحكم ثم عثمان، حيث قال ابن الخطيب: «وكان على ما ذكرهُ المؤرخون ممَّن باشر التعريفَ به في دولة اليزيد هذه العهود من الأعلام...»(٤٦).

وبعد سرده لأسماء طائفة من الأعلام عقّب قائلاً: «ولولا أن يطول الكتاب لجلبنا أسماء آلاف من الفُضلاء والعلماء، كانوا على عهد ذلك رحمةُ الله عليهم أجمعين»(٤٧).

وعلّق أيضًا على أخذ هارون الرشيد لأبنائه البيعة قائلاً: «وكان التعويلُ فيمن تقلّد أمرهم وعقد عهدهم، على من ينوبُ عنهم في أمور المسلمين، وكان على ذلك العهدُ بالأقطار التي أُخذت فيها على النّاس بيعَةُ الخاصّة والعامّة، وجلّى على صواب هذا النّظر، أو خطّأه جملةٌ من العلماء والفقهاء والمحدّثين، بحورٌ زاخرة، وأعلامٌ فاخرة، ورؤساء دنيا وآخرة...»(٤٨).

وقال أيضًا بعدما عرض لتاريخ المماليك في مصر، من عهد شجرة الدرّ إلى زمانه: «وكان على عهد هؤلاء المماليك ما بين شجرة الدُّر إلى أيام من بعدها من الأمراء الغرّ، الذين أُقيم بها وبهم في تلك البلاد رسم الإسلام، وعلى عهد تقديم الملك النّاصر وأخيه قبل الاحتلام، وعلى عهد تعاقب ولده من بعده، تعبث فيهم أكفُّ الاحتكام، وتُسرعُ إليهم بالمُداولة الأيّام، بحورٌ زاخرة من العلماء الأعلام، والمحدّثينَ المرجوع إليهم في الأحكام، والمفتين في الحلال والحرام، فما اشتهر عن أحدٍ منهم هنالك أنه أنكر عقدًا، ولا بذل في تغيير شيءٍ من الواقع جُهدًا، ولا ضرب عمرو منهم زيدًا، بل اقتصروا على شؤونهم، وتبيين فنونهم، والاشتغال بما يعنيهم، وهم طبقاتٌ مع الزمان، وأعقابٌ تخلف من سلف بإحسانٍ من أهلِ مصر والإسكندرية، والشام، والحجاز، وهي أقطار دولتهم وأقطابِ مملكتهم»(٤٩).

٣ - فيمن بُويع قبلَ الاحتلام :

هذه العبارة أيضًا من اللبنات الأساسية في العنوان، بل هي حجر الزاوية في بناء الكتاب؛ لأنه من أجل إثباتها تاريخيًّا وضع الكتاب، وإن لم تستأثر من حيث حجم المادة المجلوبة في شأنها بالحظ نفسه الذي استأثرت به وقائع التاريخ في عمومها؛ لتفرق المعنيين بالدراسة، وتوزع أسمائهم على رقعة الحقل التاريخي الممتد، وكذلك لقلّة عددهم بالنسبة إلى عددِ الخلفاء والملوك والسلاطين، والأمراء الذين تولّوا أمر المسلمين عبر التاريخ كله.

لتأكيد صلة هذه العبارة بمضمون الكتاب طولاً وعرضًا، تنبيهًا وذكرًا، تكرّرت في أكثر من موضع، في سياقاتٍ متباينة بعض الشيء، أشير إلى بعضٍ منها:

وردت الإشارة إلى ذلك في المقدمة عند بسط برنامج الكتاب ومحتوياته، حيث قال، عقب سرده لأسماء جميع ملوك الدولة بالمشرق «... ونعيّن في هذه الدولة المروانية ممن اجتُلب الحديثُ فيهم، وهم المبايَعون قبل الاحتلام من ملوك الإسلام ثلاثة»(٥٠).

وقال أيضًا عقب سرده لأسماء الخلفاء من بني العباس: «وفي هذه الدولة العباسية ممّن بويع قبل الاحتلام...»(٥١)، ثم ذكر أسماءهم.

وكذا فعل مع العبيديين الشيعة، والمماليك بعد الأيوبيين(٥٢).

وكذلك الأمر بالنسبة لتاريخ الأندلس، وتاريخ المغرب اللذين تضمنهما الجزءان الثاني والثالث.

ووردت في المقدمة أيضًا الإشارة إلى مضمون هذه العبارة أيضًا بصيغةٍ متباينة مثل قوله: «وهو ممن شرطنا من المبايَعين بحال الصّغر»(٥٣).

ومثل قوله: «ومن هؤلاء... ممن بويع في حدود الاحتلام وقبله...»(٥٤).

كما ورد مضمون هذه العبارة في ثنايا الكتاب من بدايته إلى نهايته بصيغ متباينة أيضًا، مثل قوله: «ذكرُ أخذِ الوليدِ البيعة لابنيه الحكم وعثمان، وتصيير أمرِ المسلمين إليهما، وهما صبيّان صغيران لم يبلُغا الحلم»(٥٥).

وقال عقب سرده لعقد بيعة الحكم وعثمان ابني الوليد بن يزيد الأموي: «وتمّت هذه البيعة لهذين الولدين الصغيرين، وكانا لم يقاربا الاحتلام...»(٥٦).

وقال في موضعٍ آخر: «وإنّما جلبنا هذا؛ ليعلم الواقف عليه اعتدادَ القومِ يومئذٍ ببيعة الولد الصغير، بحيث إنّ بني مروان بنوا الطلب بحقّه في الخلافة لشعرٍ قاله الصبيّ»(٥٧).

وقال في موضعٍ آخر أيضًا: «وكما أن اليزيد بن عبدالله من بني مروان، أوّل من أخذ البيعة لولده، وهو صبيٌّ غير محتلم، من بعدِ يزيد بن معاوية، ثم أخذ البيعة لابنيه وهما صغيران، فكذلك الرشيدُ كان أوّلَ بني العبّاس الذين سلكوا ذلك المسلك، ثم تبعه من بعده»(٥٨).

وقال في موضعٍ آخر كذلك: «وكان المُعتزّ والمُؤيّدُ صبيين لم يحتلما... وهما من شروط هذا الكتاب»(٥٩).

وقال في الحاكم بأمر الله العبيدي: «وكانت سنّ الحاكم يوم وليَ إحدى عشرة سنة، وهو ممّن جلبنا التاريخَ بسببه ممّن بُويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»(٦٠).

وقال في السلطان الملوكي شعبان، وكان معاصرًا له: «وهو من شرط هذا التقييد فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»(٦١).

إلى غير ذلك من الإشارات الدالّة على مطابقة المضمون لهذه العبارة، التي تشكّل عنصرًا مهمًّا في العنوان، اقتصرت على بعض الإشارات التي ذكرت في هذا الجزء، الذي أحققه، أما الإشارات الأخرى، وهي كثيرةٌ أيضًا، فقد ذكرت في الجزأين الآخرين، والجزء الثاني خاصّة، أغفلتها اختصارًا.

٤ – ما يتعلّق بذلك من الكلام :

هذه أيضًا من العبارات المختصرة الدالّة على جانبٍ مهم من جوانب الكتاب، فإذا كانت عناصر العنوان الأخرى سدى الكتاب، ولحمته، فهذا العنصر نسيج الكتاب كله، وإذا كانت العناصر الأخرى أعمدة بناء الكتاب، فهذا العنصر هو اللبن الذي وصل بينهما ولأم.

فكما هو معلوم بداءة وانطلاقًا من حيثيات تأليف الكتاب، أراد طالب التأليف تصنيفًا يختصّ بتاريخ الملوك الذين بويعوا وهم دون سنّ الاحتلام.

ولما كان هؤلاء الملوك متفرّقين عبر التاريخ غير متناسقين مطردين، وكان عرضهم على هذه الحال فيه كثيرٌ من الإخلال، اضطُر ابن الخطيب إلى عرض تاريخ الإسلام كله، مستقرئًا وقائعه وأحواله في إيجازٍ غير مخلّ، حتى إذا ما وقف على مناط التأليف، ومظنة التصنيف، أفاض نوعًا ما وأطال.

تجلّى هذا من بداية مقدمة الكتاب، حيث قال: «ثمّ ظهر لي أن الاقتصار على القدر المُتعيّن، والوقوف عند محلّ الاحتجاج البيّن، شُحٌّ من مَيْسور، وإقناعٌ من القليل بموفور، وأشفقتُ أنْ آتيَ بفرع خبرٍ يُتشوَّف إلى أصله، أو نقطع حديثًا يرتاحُ السامع إلى وصله، فنسقتُ الأصول تبعًا للفروع... إلاّ أنّني متى عثرتُ بالغرض المطلوب، سامحتُ القلمَ في الإكثار، ليُعْلم أنّ سواه مذكورٌ بحسبِ الانْجرار»(٦٢).

وقال أيضًا معتذرًا عن مسلكه هذا: «وإنّي جَنَحْتُ فيما اجتلبت، وجئتُ بأكثرَ ممّا طُلبت، ولم أخشَ في ارتكاب هذا الأمر وامتطائه قولهم زيادةُ الأخرقِ أكثرُ من عطائه، فعسى أن نكونَ ممّنْ اسْتُهْدي زهرة غيضة، فأهدى من أجلها روضة، وممن استُمنح من البستان نفحةً، فسلّم فيها دوحةً، وممّن طُولِب بسريّةٍ، فاستعرض جيشًا لُهامًا، وممّن استُعير مُشْطًا، فسَوَّغ حمّامًا»(٦٣).

وقال بين يدي شروعه في عرض تاريخ الدولة العباسية: «ونحنُ نُلْمِعُ بذكر الملوك العباسيّين على سبيل الاختصار، ثمّ نُسرّح عنانَ القول عند الوصول إلى غرضنا»(٦٤).

وعلّق أيضًا على جلبه نُتفًا من تاريخ بني حمدان دون إطالة، بما أكّد معنى التعلّق والانجرار الحاصل في الكتاب، يقول: «وإنّما لم نُمْعِن القولَ في دولةِ آلِ حَمْدان؛ لأنّ أيّامهم من المعنى الذي جلبنا إليه هذا القصص، ولم نُردْ إخلاء الكتاب من إلمامِ محاسنهم، فعرّجنا على نبذةٍ من ذكرهم، بحسب الانجرار في أذيال الدولة العباسية»(٦٥).

كما أفاضَ أيضًا شيئًا ما في الجزء الثاني من الكتاب، واعتذر عن ذلك قائلاً: «وقد وَفَّيْنا ببعضِ ما أردناه من هذا القسم، وسامحْنا القلمَ فيه لكونِ الوطن الواقع فيه التاريخُ وَطَننَا الذي لا نُعذَرُ به في جهل المشهور من أحداثه»(٦٦). ●

●●●

الحواشي

١ – مقدمة التحقيق: ٢/ص ج.
٢ – إعمال الأعلام: ١/١٢٤.
٣ – إعمال الأعلام: ٢/ ٢٩٥ – ٢٩٦.
٤ – إعمال الأعلام: ٢/٣٠١.
٥ – إعمال الأعلام: ١/٤.
٦ – إعمال الأعلام: ١/٤.
٧ – إعمال الأعلام: ١/٩.
٨ – إعمال الأعلام: ١/١٠.
٩ – إعمال الأعلام: ١/٥٥.
١٠ – إعمال الأعلام: ١/١٠.
١١ – إعمال الأعلام: ١/١٠.
١٢ – إعمال الأعلام: ١/٢٠.
١٣ – إعمال الأعلام: ١/ ٢٦ – ٢٧.
١٤ – إعمال الأعلام: ١/ ٢٨ – ٣٠.
١٥ – إعمال الأعلام: ١/٣٠.
١٦ – إعمال الأعلام: ١/٣٠.
١٧ – إعمال الأعلام: ١/٣٠.
١٨ – إعمال الأعلام: ١/٣١.
١٩ – إعمال الأعلام: ١/٣١.
٢٠ – إعمال الأعلام: ١/ ٣١ – ٣٢.
٢١ – إعمال الأعلام: ١/٣٢.
٢٢ – إعمال الأعلام: ١/٤٢.
٢٣ – إعمال الأعلام: ١/٤٣.
٢٤ – إعمال الأعلام: ١/٤٣.
٢٥ – إعمال الأعلام: ١/٧٦٢.
٢٦ – إعمال الأعلام: ١/٧٦٢.
٢٧ – القدر المتعيّن: يعني الاقتصار على تاريخ الأمراء الذين بويعوا قبل الاحتلام.
٢٨ – إعمال الأعلام: ١/٤٣.
٢٩ – إعمال الأعلام: ١/٤٤.
٣٠ – نفح الطيب: ٧/ ١٠٠ – ١٠١.
٣١ – نفح الطيب: ٥/١٨٠.
٣٢ – نفح الطيب: ٦/٢١٩.
٣٣ – نفح الطيب: ١/١٩٠.
٣٤ – إعمال الأعلام: ١/ص.
٣٥ – إعمال الأعلام: ٣/ ص أ.
٣٦ – ص ١، من المخطوط رقم ٨٥٥.
٣٧ – ٤/٣١٠٨، مادة «عمل».
٣٨ – الموافقات: ٤/ ٢٩٤ – ٢٩٥.
٣٩ – الموافقات: ٤/ ٢٩٤ – ٢٩٥.
٤٠ – الموافقات: ٤/٢٩٥.
٤١ – الموافقات: ٤/ ٢٩٨ – ٢٩٩.
٤٢ – الموافقات: ٤/ ٣٠٠ – ٣٠١ وما بعدها.
٤٣ – لسان العرب: ٤/٣٠٨٥، مادة «علم».
٤٤ – إعمال الأعلام: ١/٣٠.
٤٥ – إعمال الأعلام: ١/٣٠.
٤٦ – إعمال الأعلام: ٢٤٢.
٤٧ – إعمال الأعلام: ١/٢٤٦.
٤٨ – في الدولة العباسية: ينظر: ص ٢٤٢ أيضًا.
٤٩ – إعمال الأعلام: ١/٧١٩.
٥٠ – إعمال الأعلام: ١/٤٧.
٥١ – إعمال الأعلام: ١/٤٧.
٥٢ – إعمال الأعلام: ١/ ٤٨ – ٤٩.
٥٣ – إعمال الأعلام: ١/٧٠.
٥٤ – إعمال الأعلام: ١/٧٢.
٥٥ – إعمال الأعلام: ١/٢٢٩.
٥٦ – إعمال الأعلام: ١/٢٤٠.
٥٧ – إعمال الأعلام: ١/٢٥١.
٥٨ – إعمال الأعلام: ١/٢٧٥.
٥٩ – إعمال الأعلام: ١/٣٣٩.
٦٠ – إعمال الأعلام: ١/٥٢٦.
٦١ – إعمال الأعلام: ١/٤٢.
٦٢ – إعمال الأعلام: ١/٤٤.
٦٣ – إعمال الأعلام: ١/٤٤.
٦٤ – إعمال الأعلام: ١/٢٥٥.
٦٥ – إعمال الأعلام: ١/٤٧٨.
٦٦ – إعمال الأعلام: ٢/٣٣٨.